المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/02/2016

February 18, 2016 15:29 ET

More Than 300 Global Security Experts Attend 7th Marrakesh Security Forum

Discussions Focus on Spread of Jihadist Terrorism in Africa

WASHINGTON, DC--(Marketwired - February 18, 2016) - More than 300 security experts from around the globe gathered in Marrakesh, Morocco February 12-13 for the seventh annual Marrakesh Security Forum, hosted by the Moroccan Center for Strategic Studies (CMES) in partnership with the African Federation for Strategic Studies.

Government officials, academics, think tank experts, journalists, and others from the United Nations, the European Union, the African Union, and other institutions and countries the world over -- including the US, Spain, France, Russia, China, Cameroon, Cote d'Ivoire, Senegal, the UAE, Turkey, Egypt, and Tunisia, to name a few -- participated in nine discussion sessions centered on the theme "Africa and the War against International Jihadism." Presentations addressed topics including terrorist funding; intelligence and shared security challenges; challenges to security and borders control in Africa; the emerging threats of cyber-terrorism, chemical and biological terrorism; strategies to manage the return of foreign terrorist fighters; and more.

A framework document issued at the start of the conference noted that "10 African countries in total have had deadly bombings that caused five victims or more," and that "certain countries in 2015 have experienced their first attacks of wide scale." The document concluded that "the staggering increase of terrorist attacks is mainly the work of Boko Haram and to a lesser degree of Shabab." Over the course of the conference, there was consensus that military action alone will not be enough to stem the tide of terrorism as the number of extremist groups and attacks proliferates in Africa; that underlying socio-economic issues and border security must also be addressed; and that a key element is improved cooperation among international security services.

One session was dedicated to the Moroccan model of fighting radicalization and violent extremism. A panel of speakers that included Dr. Ahmed Abbadi, Secretary General of the Rabita Mohammedia Oulemas; Mr. Driss El Yazami, President of Morocco's National Center for Human Rights; Mr. Nizar Baraka, President of Morocco's Economic, Social, and Environmental Council; and others discussed Morocco's multidimensional approach to the issue. This includes implementing economic development programs, strengthening human rights, and structuring Morocco's religious sphere to promote a moderate and tolerant version of Islam.

"The fight against terrorism requires equal parts hard power and soft power, to fight both violence and the extremist ideologies that fuel it. That's why a year ago today the White House hosted its first Summit on Countering Violent Extremism," said former US Ambassador to Morocco Edward M. Gabriel. "Morocco is a leader when it comes to this multidimensional view of counterterrorism; and the Marrakesh Security Forum shows that it is willing to engage with us and the world as an active partner in this fight."

The Moroccan American Center for Policy (MACP) is a non-profit organization whose principal mission is to inform opinion makers, government officials, and interested publics in the United States about political and social developments in Morocco and the role being played by the Kingdom of Morocco in broader strategic developments in North Africa, the Mediterranean, and the Middle East.

http://finance.yahoo.com/news/more-300-global-security-experts-202924496.html

http://www.marketwired.com/press-release/more-than-300-global-security-experts-attend-7th-marrakesh-security-forum-2098211.htm

عندما عزل الهيني نفسه من جهاز القضاء

وضعت، أو تكاد، الحرب أوزارها في قضية الجدل الذي رافق الحوار الوطني حول منظومة العدالة وما أنجبه هذا الحوار من قوانين همت المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

نعم، وضعت الحرب أوزارها في هذه القضية ولم يبق إلا أن يعلن وزير العدل والحريات مصطفى الرميد عن تاريخ ندوة صحافية ينتظر أن يتحدث فيها ربما عما تحقق وما لم يتحقق طيلة هذه الفترة التي قضاها على رأس الوزارة.

ولأن هذه الحرب انتهت أيضا بذلك القرار الملكي الذي كنا نتمنى ألا يقع، وأقصد هنا قرار عزل القاضي السي محمد الهيني من طرف المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الملك شخصيا، فلا بأس أن نقول بضع كلمات، لا تقتل ولا تحيي، في هذه القضية.

ومن الضروري أن نقول بضعة كلمات مادام السي الهيني أصبح حرا طليقا يأكل الطعام ويمشي في الأسواق وقادرا على الدفاع عن نفسه ولم يعد مكبلا بواجب التحفظ والوقار الذي يفرضه عليه منصب القاضي.

أقول هذا وأنا أعرف أن الهيني، الذي أكن له كل التقدير وليست لي أي عداوة معه، له قراءة أخرى لتلك المواد التي تتحدث عن واجب التحفظ أو ما شابه من هذا الكلام الذي ينبغي أن يصبح، في نظره، جزءا من الماضي مع دستور 2011 الذي فتح أبواب حرية التعبير على مصراعيها كما لو أننا في السويد ولسنا في بلد اسمه المغرب.

وهي قراءة لم يعد يقاسم فيها الهيني إلا الهيني نفسه بعد أن فهم الجميع، بمن فيهم قضاة النادي، أن الدستور المكتوب يأتي في الدرجة الثانية بعد الدستور غير المكتوب الذي تكون له الكلمة الأخيرة في كل القرارات الكبرى الخاصة بـ"حراسة المعبد".

ولا أعتقد أن وزير العدل والحريات أو الحكومة بكاملها بقادرة على تغيير بنود هذا الدستور غير المكتوب وهذه التقاليد المرعية لأن التغيير هنا متروك لعنصر الزمن وليس إلى قاض من قضاة الرأي مهما حسنت نواياه واشتدت عزيمته.

ولعل هذا ما حاول النقيب والمحامي محمد زيان أن ينبه إليه القاضي الهيني عندما قال في تصريح صحفي "إن مهمة القاضي هي أن يكون حارسا لما هو كائن لا لما ينبغي أن يكون". ولم يقف زيان عند هذا الحد، بل أضاف أيضا في تصريحه "أن تغيير ما هو كائن هو من مهام السياسيين لا من مهام القضاة".

وفعلا، القاضي ينبغي أن يظل قاضيا لا أن يتحول إلى مناضل يطلق التصريحات النارية في كل اتجاه من داخل مقرات أحزاب وجمعيات حقوقية لا تعارض الحكومة فقط، بل تعارض نظام الحكم أيضا.

وأنا لا أقلل هنا من شأن النضال والمناضلين. أنا صحافي ولست مناضلا وسأظل كذلك، مع علمي أن الصحافي قد يدفع الثمن غاليا نظرا لانتمائه لهذه المهنة التي تستحق أن يغادرها الإنسان دون نصف التفاتة لأنها أصبحت مهنة من لا مهنة له.

أكثر من هذا، العبد لله تربطه علاقات واسعة مع العديد من المناضلين من كل حدب وصوب، لكن أنا أعاتب في أدب كل مناضل أو كل سياسي في ثوب صحافي يدفع، بحسن نية أو بدونها، قاضيا إلى تنفيذ "عملية انتحارية" ضد نفسه.

ويبدو لي والله أعلم أن الهيني عزل نفسه عندما فضل ارتداء قبعة المناضل عوض قبعته القاضي حتى أنه رضي أن تطلق باسمه حملة لجمع التبرعات المالية كما لو أنه لاجئ أو أرملة بـ"قشلة أطفال" غلبها الزمان. وهذه نهاية درامية يسأل عنها صاحبها أولا ويسأل عنها أيضا "أصدقاء" الهيني، الذين زينوا له "مجالس النضال". أقول هذا ولو أني جد واثق أن الهيني لا "أصدقاء" له.

وكم تمنيت لو أن عملية جمع التبرعات للهيني تمت، على الأقل، في صمت لأن الأمر يتعلق بقاض هو رمز للعطاء لا للأخذ، ورمز للقناعة والصبر.

ولا أدري كيف فات الهيني، وهو المفكر المنتظر، ألا يدرك أن "صداقة" السياسيين لها سقف زمني محدد ينتهي لا محالة بالوصول إلى الحكومة أو الحكم أو إليهما معا.

ومن حق السي الهيني أن يختار أصدقاءه سواء كانوا من السياسيين الحالمين بالحكومة أو الحالمين بالحكم، لكن عليه ألا ينسى أن القاضي هو القبلة الوحيدة التي ينبغي أن يتجه صوبها كل هؤلاء جميعا عندما يشعر أحدهم بالظلم.

وأنا اتابع قضية الهيني لم أر إلى جانبه صديقا حقيقيا يستطيع أن يقول له هذه الحقيقة المرة: "أنت مفكر وأنت تصلح أن تكون رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مكان محمد الصبار، لكن أنت لا تصلح أن تكون قاضيا".

قضية أخرى تحيرني. كثيرا ما تساءلت من يكون الهيني عدا كونه وجد نفسه بالصدفة، ذات يوم، أنه يسكن في نفس المنزل الذي كان الزعيم الاتحادي السي عبد الرحيم بوعبيد ورفاقه يقضون فيه أيام إقامتهم الجبرية بميسور عقب خلافهم مع الراحل الحسن الثاني حول الموقف مما أسماه آنذاك ب"الاستفتاء التأكيدي" بالصحراء؟

لنكن صرحاء، الهيني ليس مناضلا، أو ربما أريد له أن يكون كذلك بعد أن قذفت به رياح الربيع العربي التي جاءت أيضا بوزير اسمه مصطفى الرميد إلى وزارة العدل.

النضال له تاريخ وله بوصلة وله مسار. وما الأمر كذلك والحالة هذه، حالة الهيني، بل أريد حتى لوالدته الطيبة أن تكون مناضلة ضد قرار ملكي ومتعقبة لما ينشر حول ابنها في مواقع إلكترونية بعينها دون أخرى.

لكن المسكوت عنه في هذا الملف النضالي المفتعل هو أن الهيني ظهر بظهور الرميد وسيختفي باختفاء الرميد من الوزارة. وهذا هو المتوقع في هذه القضية اللهم إلا إذا قرر الهيني أن يرفع سقف النضال عاليا ضد نفسه ليتحول من مناضل ضد الحكومة إلى مناضل ضد الحكم. وتلك معركة أخرى بمآل آخر قد تكون تكلفته باهظة.

والحقيقة أن الهيني كان أمامه مسلك آخر كان سينقذ هيبة الجميع غير هذا المسلك الذي انتهى بالعزل عندما عرض عليه شخصيا الرئيس الأول لمحكمة النقض أن يقدم استقالته. وهو العرض الذي قطع أشواطا متقدمة بعد أن وافق عليه الهيني في بداية الأمر قبل أن يتراجع عنه في منتصف الطريق عندما انتصرت نزعة السياسي على ضمير القاضي.

مصطفى الفن

https://www.facebook.com/Channel.Rasd.Almaghribia/posts/567136630117078:0

إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

17/2811

يقول أيوب الودي، المعتقل بسجن عكاشة بالبيضاء الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقمBH391720 ورقم الاعتقال 16672 أنه أصبح يتعرض للاعتداء من دون أسباب تذكر من فئة معادية له، على رأسها المشتكى به الذي أصبح يظلمه ويعتدي عليه بكل الأشكال، وأنه لا يزال شابا في مقتبل العمر وتواجده بالمؤسسة جعله يفكر في تغيير كل ما يمكن أن يكون سلبيا في الحياة إلا أن المشتكى به ومن معه يعتدي عليه ، ولا يرغب في التهور والانفعال لأنه يريد الخروج من المؤسسة بسمعة وسلوك حسن ليبدأ حياته بشكل عادي وطبيعي.

ويلتمس المشتكي إرسال أعوان لتقصي حقائق ما صرح به لأنه يشعر بمعاناة كبيرة تحت هذه الظروف، ويطالب بالتدخل وإصدار الأوامر لإنصافه ورفع الحيف الذي أصابه.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الصبار.. وزارة الحقاوي أفرغت مشروع هيئة المناصفة من جوهره الحمائي العملي

3/5222

■ أمال المنصوري

وجه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، انتقادات واسعة لمشروع قانون "هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز"، الذي تقدمت به وزيرة الأسرة والتضامن بسيمة الحقاوي.

واعتبر الصبار، في اللقاء الذي نظم بمجلس النواب، حول "هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز"، " أن مشروع القانون هذا لا يتماشى مع روح دستور 2011، الذي نص على المناصفة، مؤكدا أن هناك جملة من الإختلالات في التوازن بين اختصاصات الهيئة، ذلك أن هذا المشروع لا يكرس الهدف من إحداث الهيئة المتمثل في الحماية، وليس التحول إلى هيئة استشارية فقط الأمر الذي يجعلها تختلف مع الفصلين 19و 164من الدستور".

وشدد المتحدث نفسه، ضمن الاستشارة التي قام بها المجلس حول مشروع القانون، بكون الصلاحيات المنصوص عليها، بحسب ما تقدمت به الحقاوي، "تقلص بشكل جوهري من اختصاصات الهيئة المتعلقة بالحماية، ذلك أن مشروع القانون، يختزل اختصاصات الهيئة في هذا المجال إلى مجرد تلقي الشكايات بشأن حالات التمييز، النظر فيها، وإصدار التوصيات بشأنها إلى الجهات المعنية، وتتبع مالها".

وانتقد كذلك، الصبار طريقة تشكيل الهيئة، كما نص عليها المشروع، حيث تطرق إلى المادة الرابعة منه، والتي اعتبرها المجلس بكونها تتسم بـ"اختلال التوازن في سلط التعيين"، لا سيما أنها تضمنت تعيين الملك لعضوين في الهيئة، فيما منحت لرئيس الحكومة حق تعيين 10أعضاء.

وأكد المتحدث ذاته، أنه بحسب المادة الرابعة من مشروع القانون المتعلقة بتشكيل الهيئة، فإن رئيس الحكومة يتوفر على سلطة واسعة للتعيين على السلط

الدستورية الأخرى (الملك والبرلمان)، وهذه الخطاطة تبتعد عن منطق توازن السلط (بوصفه مبدأ مكرسا في الفصل الأول من الدستور).

في ذات السياق، أبرزت مديرة الحماية والرصد في المجلس الوطني لحقوق الإنسان نعيمة بنواكريم، أن المقترحات التي قدمها المجلس حول المشروع بطلب من مجلس النواب تؤكد أساسا أنه على القانون أن يجيب على عدد من التحديات وأهمها أن يكرس إحداث هذه الهيئة طبيعتها الدستورية الحقوقية وأن يستجيب للمعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الوطنية المتمثلة في مبادئ باريس.

وأوضحت أن هذه المبادئ تفرض أولا أن تكون هذه الهيئة مستقلة وأن يحرص القانون المؤسس لها على تحقيق الانسجام مع المؤسسات الأخرى كما هو مشار إليه في الدستور،إلى جانب تكريس استقلالية الهيئة من خلال مجموعة من المداخل، على رأسها مسطرة التعيين التي ينبغي أن تراعي التوازن بين مختلف السلطات الدستورية.

من جهتها، استغربت مستشارة وزيرة الأسرة والتضامن، من انتقادات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمشروع القانون، " انه خلال إعداد الوزارة لهذا المشروع، تم التشاور مع عدد من الهيئات، ضمنها المجلس، فلماذا لم تقدموا لنا هذا الرأي أثناء مشاوراتنا معكم حوله؟.

واعتبرت المستشارة، فاطمة الزهراء بابا احمد، أن المشروع كان " ثمرة مقاربة تشاركية " تم الاشتغال فيها بالأساس مع الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني بمختلف انتماءاتها، موضحة أنه تم التوصل ب88 مذكرة أشرفت على الاشتغال عليها هيئة علمية تضم 15 خبيرا مهتما بقضايا المرأة من مختلف التخصصات، إضافة إلى تفعيل المقاربة التشاركية عبر الاشتغال مع الفاعل الحكومي ممثلا بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

خصوم "إمارة المؤمنين" في لائحة سفراء الملك إلى الخارج

في تحليل إخباري 19 فبراير 2016 0

إعداد: سعيد الريحاني

اختار الملك محمد السادس على غير العادة، عقد مجلس للوزراء بمدينة العيون يوم السبت الماضي، وتحولت المدينة على مدى أيام، لعاصمة لاتخاذ القرارات السياسية، وكان الصحفيون قد اعتادوا على متابعة الأخبار السياسية في الرباط، ولكنهم اضطروا هذه المرة إلى متابعة التطورات من الأقاليم الجنوبية، شأنهم شأن بعض الوزراء الذين وطأت أقدامهم لأول مرة تراب الصحراء، في عهد الحكومة الحالية، وعلى رأسهم عبد الإله بن كيران، هذا الأخير بدى مرتبكا في كل تحركاته، وكأن "رهبة المشي" فوق الرمال قد سيطرت عليه(..).

إلى حدود يوم السبت الماضي، لم يكن هناك حديث عن تعديل جزئي لحكومة بن كيران، ولم يكن هناك حديث عن تغييرات محتملة في السفراء، ولم يكن أحد يعتقد أن الوزير التقنوقراطي رشيد بلمختار، "سيستغل" مجلس الوزراء، ليتجاوز كل من رئيس الحكومة، والمجلس الأعلى للتربية والتعليم، وهو يقدم: "استراتيجية إصلاح التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030"، رغم خلافه الشهير مع بن كيران حول لغة التدريس، لتقول الصحافة إن الملك أمسك العصى من الوسط، وهو يقول: "الانفتاح والتواصل لا يعني الاستلاب أو الانجرار وراء الآخر، كما لا ينبغي أن يكون مدعاة للتزمت والانغلاق"، وفي ذلك درس لبن كيران وإخوانه.

في نفس اليوم، وقع الملك محمد السادس على "ثورة" في الحقل الدبلوماسي، بدأت بترقية الكاتب العام لوزارة الخارجية، ناصر بوريطة إلى منصب وزير منتدب لدى وزير الخارجية، وانتهت بإطلاق أكبر عملية لتغيير سفراء المغرب في العالم، في عهد الملك محمد السادس منذ توليه الحكم، حيث شملت الحركية 78 وزيرا، وضمت اللائحة بشكل غير متوقع عددا من الفاعلين الحقوقيين والوجوه الحزبية، وتقول مصادر "الأسبوع" إن الأحزاب الكبرى استفادت من "كوطة" غير معلنة، مقدارها "سفير لكل حزب"، والباقي تم اختيارهم على أساس أنهم "فعاليات".

وقد كشفت لائحة السفراء، المتداولة حتى الآن بشكل غير رسمي(..)، عن استمرار هيمنة اللوبي القوي في وزارة الخارجية، فتعيين ناصر بوريطة، المقرب من الفاسي الفهري، في منصب وزير منتدب في الخارجية، يعني بالضرورة أنه انتقل إلى منصب المخاطب الرسمي لكل السفراء الذين تم تعيينهم، وفي جميع الحالات، فقد كان ناصر بوريطة، بمثابة الموظف الكبير المدلل في وزارة الخارجية، فهو الذي كان يحضى بفرصة استقبال الوفود الأجنبية والتفاوض مع الشخصيات السامية التي تزور المغرب، وغالبا ما كان بعض الدبلوماسيين الأجانب يعبرون في مجالسهم، "أنهم كانوا يفاجؤون باستقبالهم من لدن ناصر بوريطة، وليس وزير الخارجية مزوار".

نفس اللائحة، شهدت ترديد بعض الأسماء العائلية المألوفة عند المغاربة، مثل: "أزولاي" و"الراضي" و"بنعيش"، و"الميداوي"، و"الفاسي".. ولكن توجد على سبيل المثال رابطة مؤكدة بين لحسن أزولاي الذي تم تعيينه سفيرا في سويسرا، والمستشار أندري أزولاي، كما أن الذين سربوا اللائحة لوسائل الإعلام، لم يشرحوا لها ما إذا كانت هناك علاقة بين كريمة بنعيش المعينة سفيرة في إيطاليا، وبين رفيق دراسة الملك فاضل بنعيش السفير في إسبانيا..

وقد أخذت تعيينات السفراء نفسا حقوقيا على غير العادة، جسده حضور كل من أمينة بوعياش الرئيسة السابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التي ستشغل منصب سفيرة في السويد، وأحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيشغل منصب سفير متجول مكلف بقضايا حقوق الإنسان، وخديجة الرويسي رئيسة بيت الحكمة وزعيمة لوبي الحريات الفردية بالمغرب، وتحضى بتمويل أجنبي معروف(..)، هذه الأخيرة ستعين سفيرة في الدانمارك، هناك، حيث ينصح الزوار بعدم الحديث عن الدين، وتعلم اللغة الدانماركية(..)، وربما قرأ بن كيران النصائح التي تقدمها وكالات الأسفار لزوار الدانمارك، لذلك قال في لقاء حزبي بالدار البيضاء خلال اليوم الموالي لتعيينها: "فين كاين المشكل، هي تدافع عن الحريات الفردية، ودبا مشات للدانمارك لداكشي، دبا تشوف خيزو محلاه..."، وقد كان ذلك كافيا ليجر على رئيس الحكومة نقمة أنصار الرويسي وهم كثر.. وقد لاحظ المتتبعون كيف أن بعض أنصار المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وهم عمليا خصوم إمارة المؤمنين(..)، استطاعوا، هم وبعض المقربين منهم حجز أماكن داخل تشكيلة السفراء، بكل أريحية، وكان المتتبعون يطرحون منذ مدة، سؤالا محيرا؟ كيف يعقل أن يمول المخزن مؤسسات تحارب إمارة المؤمنين؟ في إشارة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي عين رئيسه السابق سفيرا، وفي إشارة إلى الحركات الجمعوية التي تقودها خديجة الرويسي، لذلك كتب بعضهم، على هامش تثمين توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المناصفة في الإرث بين الرجل والمرأة، ما يلي: "خرجت حركة ضمير (يوجد على رأسها صلاح الوديع) لتثمين توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث، وبتوصيات أكثر منها كفصل الدين عن مدونة الأسرة والقانون الجنائي، بعبارات أخرى، إلغاء مصادر شرعية إمارة المؤمنين.

والحقيقة أنه أمر جد محير رعاية المخزن لهذه المؤسسات العلمانية.. أمر محير، نجد له ثلاثة احتمالات لشرح أسس تمويل النظام المغربي ورعايته لاجتماعات وتوصيات حركة ضمير عصيد وصلاح الوديع، بيت حكمة إلياس العماري وخديجة الرويسي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لأصحابه اليزمي والصبار من قبيل: المساواة في الإرث.. فصل الدين عن مدونة الأسرة والقانون الجنائي/ فصل سلطة الملك الدينية عن السياسية، أو تنازل الملك عن سلطة إمارة المؤمنين.. 1- هل الأمر يتعلق فقط بظواهر صوتية يمولها النظام كمنظرة أمام المجتمع الدولي.. على أساس أننا نملك مجالس ومؤسسات ومنابر إعلامية علمانية مستقلة تُخرج توصياتها بكل حرية وأريحية، وأن النظام، رغم أنها لا تناسب استقرار سلطه، يستقبلها بصدر رحب، تأكيدا على حرية التعبير بالمغرب؟ 2- أم لأن النظام المغربي فعلا يسير نحو التنازل عن إمارة المؤمنين.. وتفريغ مدونة الأسرة والقانون الجنائي من تشريعات الدين، وحشوها بتوصيات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، حتى نصبح نسخة مطابقة لهم، قصد استكمال مشوار اتفاقيات التبادل الحر، وبالتالي فالنظام يحتاج إلى هاته التوصيات لتخرج على شكل موجات إعلامية بشكل مستمر لجس نبض الشارع العام.. ولجعل الشعب المغربي يألفها ويستسيغها قبل أن يتم تطبيقها؟ 3 - أم أن النظام المخزني/ المحيط الملكي منقسم داخليا ويعرف حروبا باردة بين فئتين: فئة رأسمالية صوفية محافظة.. مبقية على تأثير الملك كأمير للمؤمنين لضمان ولاء الأغلبية الشعبية المحافظة، وضمان الاستقرار تحت نوع من الرقابة الدينية تبعدنا عن تأثيرات التطرف المشرقية أو التشيع الإيراني.. ومبقية على تأثيره وسلطته كوال نيجاني تتبرك به الشعوب الإفريقية حتى يمدد شركاته في أسواق القارة ويجدد اعتراف الدولة الإفريقية الفرنكفونية على الأقل بمغربية الصحراء (المصدر: ميساء سلامة الناجي/ موقع الهافينغتون بوست).

وكانت إشاعة تعيين صلاح الوديع، سفيرا في أندونيسيا، وهو عضو في حركة لكل الديمقراطيين، قد أسالت الكثير من المداد، قبل أن يتضح بأن الأمر مجرد تشابه في الأسماء، حيث أن الأمر يتعلق، بـ "وديع بنعبد الله"، الذي تم تعيينه بعاصمة أندونيسيا "جاكارطا"، وهو المقرب من صلاح الدين مزوار.

وإذا كان تعيين الوديع مجرد إشاعة، فإن لعبة التقارير، كانت قد تدخلت لإزاحة عدد كبير من الأسماء في اللحظات الأخيرة من اللائحة، التي كان يجري الاشتغال عليها منذ خطاب العرش الماضي، الذي انتقد فيه الملك محمد السادس الدبلوماسية، ودعا فيه إلى وضع حد لتجربة "القناصلة المقصرين"، والتقارير هي التي تسبب بلا شك في وضع حد لمهام بعض السفراء في الخارج، كما هو الشأن بالنسبة للسفير حسن أبو أيوب، في إيطاليا، والذي ستحل محله كريمة بنيعيش، وكانت الصحف قد تحدثت عنه كمرشح محتمل لقيادة الحركة الشعبية بدل امحند العنصر.

بلغة التقارير دائما، فإن عبد القادر لشهب سفير المغرب في موسكو (روسيا) قد أزيح من منصبه بعد أن وصل إلى سن التقاعد، واشتهر بقوله: "لم يعد هناك مكان للدبلوماسية التقليدية"، وسيحل محله لطفي عواد، غير أن أكبر المحظوظين هي الاتحادية نزهة الشقروني، التي كانت التقارير الإعلامية قد رسمت عنها سورة سيئة في كندا، ولكنها ستظل في منصبها، شأنها شأن سفير المغرب في الإمارات، محمد أيت أوعلي..

وتعد هذه المرة الأولى التي يعين فيها سفير من حزب العدالة والتنمية، ويتعلق الأمر برضى بنخلدون، عضو الأمانة العامة، ورئيس مقاطعة أكدال، وربما يكون هذا التعيين بمثابة متنفس له، بعيدا عن مشاكل المقاطعة، فقد قالت الصحافة إن بنخلدون سيرحل إلى ماليزيا، ويترك المقاطعة التي يترأسها غارقة في الأزبال(..)، ويعتبر بنخلدون أنشط أعضاء العدالة والتنمية في علاقة مع نشطائها بالخارج، لذلك كان هو من حاول تطويق تداعيات "استضافة مؤتمر العدالة والتنمية لناشط إسرائيلي، شغل منصب مستشار لرئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين (عوفير برانشتاين)، حيث أوضح لوسائل الإعلام، "أن استدعاءه تم بواسطة فرع الحزب في أوربا وبجواز سفر فرنسي، معتبرا أن "برانشتاين" استدعي لأنه فرنسي يرأس مركزا للسلام الدولي، ومعروف بدفاعه عن قضايا فلسطين".

http://www.alousboue.com/25872/

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال تنظم يوما تواصليا لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

بواسطة هيئة التحرير - 18 فبراير 2016 0

بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين تادلا أزيلال، تُنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة يوم الخميس 18 فبراير 2016 بقاعة الندوات بمقر الأكاديمية ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال يوما تواصليا لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لتقديم دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2015.

ويهدف هذا اللقاء، المنظم في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين تادلا أزيلال الرامي إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي عبر مختلف الأنشطة الصفية والمدمجة، إلى إطلاع منسقات و منسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على التوجيهات والمستجدات التي جاء بها الدليل والذي يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اعتماده كإطار مرجعي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات و آليات التنشيط، وذلك بهدف تقريب وتوحيد الرؤى ومنهجيات العمل لتيسير الفهم والتواصل بين مختلف مكونات الأندية .

ويندرج هذا اللقاء ضمن الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانه الجهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار اختصاصاته ذات الصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوسط المدرسي بتعاون مع وزارة التربية الوطنية وأكاديمياتها الجهوية.

و يتضمن الدليل الذي أنجزه فريق من الخبراء تحت إشراف مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان مدخلا تمهيديا إلى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ومدخلا إلى الحياة المدرسية ومكوناتها وأنشطتها والأندية التربوية ومبادئها و أهدافها ليركز بعد ذلك على أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان من خلال خصوصيتها وخطوات إحداثها وهيكلتها ومقومات العمل بها وترتيبات الفعالية والنجاعة والتقويم بالإضافة إلى عدد من الملاحق التي وضعها الدليل رهن إشارة الأطر التربوية والإدارية لتأطير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان .

http://zawayapress.com/?p=2167

بلاغ صحفي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبگة

بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بني ملال خنيفرة ، تُنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبگة يوم الخميس 18 فبراير 2016 بقاعة الندوات بمقر الأكاديمية ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال يوما تواصليا لفائدة منسقات و منسقي أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان لتقديم دليل أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2015.

ويهدف هذا اللقاء ، المنظم في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان و الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بني ملال خنيفرة بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي عبر مختلف الأنشطة الصفية و المدمجة إلى إطلاع منسقات و منسقي أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان على التوجيهات و المستجدات التي جاء بها الدليل و الذي يهدف من خلاله المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اعتماده كإطار مرجعي لأندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان من حيث الأهداف و المرجعيات و المقاربات و آليات التنشيط بهدف تقريب و توحيد الرؤى و منهجيات العمل لتيسير الفهم و التواصل بين مختلف مكونات الأندية .

ويندرج هذا اللقاء ضمن الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانه الجهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار اختصاصاته ذات الصلة إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوسط المدرسي الذي يحظى باهتمام خاص من طرف المجلس خاصة في ظل علاقات التعاون المتميزة التي تجمعه بوزارة التربية الوطنية باعتبار التربية رافعة ناجعة للتربية و التنشئة على ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في نفوس المتعلمين و غرسها في وجدانهم .

و يتضمن الدليل الذي أنجزه فريق من الخبراء تحت إشراف مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان مدخلا تمهيديا إلى التربية على المواطنة و حقوق الإنسان و مدخلا إلى الحياة المدرسية و مكوناتها وأنشطتها و الأندية التربوية و مبادئها و أهدافها ليركز بعد ذلك على أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان من خلال خصوصيتها و خطوات إحداثها و هيكلتها و مقومات العمل بها و ترتيبات الفعالية و النجاعة و التقويم بالإضافة إلى عدد من الملاحق التي وضعها الدليل رهن إشارة الأطر التربوية و الإدارية لتأطير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان .

https://www.maghress.com/fkihbensalah/1012834

http://www.fkihbensalah-online.com/index.php/permalink/12834.html

منتدى الحقيقة والإنصاف يطالب بتقاعد منصف للمدمجين في الوظيفة العمومية

أضيف في 18 فبراير 2016 الساعة 22 : 21

طالب المجلس الوطني ل "للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف" في دورته الرابعة دورة جواد الصقلي بمراكش 14 فبراير 2016، باستكمال تسوية أوضاع الضحايا المعنيين بتوصيات الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية، وحل مشكل تقاعد المدمجين في الوظيفة العمومية بما يكفل كرامتهم.

كما جدد المطالبة بتسوية وضعية كافة فئات الضحايا بمن فيهم تلامذة المدرسة العسكرية بأهرمومو، والضحايا المصنف ملفاتهم خارج الآجال، كما يطالب بإصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي لفئات الضحايا الحائزين على مقررات تحكيمية والمستحقين لهده التوصيات، كما يطالب بتمتيع جميع ضحايا انتهاكات الماضي بحقهم المشروع في العلاج و بتغطية صحية كاملة تضع حدا لكل معاناتهم الصحية .

و شدد المنتدى على رفضه استمرار تجاهل ملف فئات الضحايا المصنفين خارج الآجال ويطالب بإنصافهم وإيجاد حل عادل ومنصف.

و اعلن المجلس الوطني للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف رفضه التام و المبدئي لأي إغلاق متعسف ومن طرف واحد لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واعتباره ذلك إفشالا لتجربة العدالة الانتقالية ببلادنا، ويحمل الدولة كامل مسؤوليتها في ذلك .

و شدد على مطالبته بالشروع الجدي في إعمال كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وعلى رأسها وضع استراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب وإصلاح منظومة العدالة و السياسات الأمنية وملائمة القانون الوطني وخاصة المنظومة الجنائية، مسطرة وقانونا، مع المقتضيات الدستورية الجديدة ومع قاعدة أولوية القانون الدولي لحقوق الإنسان .

وكان عدد من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان المدمجون في الوظيفة العمومية بمقتضى توصية لهيئة الانصاف والمصالحة، قد قرروا مند شهور القيام بعدة مبادرات تحسيسية ونضالية ، وتشكيل لجنة رباعية للمتابعة فصد تسوية ملفاتهم في التقاعد وترتيب الحياة الادارية بما يكفل كرامتهم .

و جاء تحرك هذه الفئة بعد ان وقفوا على المآل المزري لمن تقاعد منهم وبقي بدون أجر ، حيث المصير نفسه ينتظر المقبلين منهم على التقاعد إذا لم تتم التسوية العاجلة لهذا الملف ، بما يكفل الكرامة الحقة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، هو مت يجعل مقترح المجلس الوطني لحقوق الانسان لايرقى الى صيانة حقيقة لكرامة الضحايا و تطلعاتهم المشروعة.

http://www.zoompresse.com/news8612.html

بني ملال .. لقاء تواصلي لتقديم دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

نظم عشية اليوم الخميس بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال– خنيفرة، لقاء تواصلي خصص لتقديم دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بأقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح.

ويندرج هذا اللقاء، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال– خريبكة بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ضمن الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانه الجهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار اختصاصاته ذات الصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية وأكاديمياتها الجهوية.

ويهدف هذا اللقاء، المنظم في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي عبر مختلف الأنشطة الصفية والمدمجة، وإطلاع منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على التوجيهات والمستجدات التي جاء بها الدليل الذي يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اعتماده كإطار مرجعي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات وآليات التنشيط من أجل تقريب وتوحيد الرؤى ومنهجيات العمل لتيسير الفهم والتواصل بين مختلف مكونات الأندية.

ويتضمن الدليل، الذي أنجزه فريق من الخبراء تحت إشراف مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مدخلا تمهيديا إلى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ومدخلا إلى الحياة المدرسية ومكوناتها وأنشطتها والأندية التربوية ومبادئها وأهدافها ليركز بعد ذلك على أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال خصوصيتها وخطوات إحداثها وهيكلتها ومقومات العمل بها وترتيبات الفعالية والنجاعة والتقويم، بالإضافة إلى عدد من الملاحق التي وضعها الدليل رهن إشارة الأطر التربوية والإدارية لتأطير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال– خريبكة السيد علال البصراوي، في كلمة بالمناسبة، إن هذا الدليل، الذي يرتكز على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، يشكل إطارا عمليا ومرجعيا للاسترشاد والاستئناس ضمن دينامية إحداث أندية المواطنة وحقوق الإنسان وإغناء أنشطتها في إطار ضمان حق مشاركة التلميذات والتلاميذ في هذه الدينامية كما هو منصوص عليها في مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل.

وأوضح البصراوي أن هذا الدليل، الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يشكل أداة عملية للمشرفين على الأندية ليجيب على الحاجات الفعلية والملحة التي يعبر عنها المهتمون والعاملون في مجال حقوق الإنسان، وتوحيد الجهود وتنسيق الرؤى واستثمار التراكمات والإبداعات والاجتهادات التي بادرت بها مختلف الأطراف المعنية بالموضوع، وكذا إرساء وتنظيم وتطوير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وأبرز أن هذا الدليل، الذي يرصد لتجربة أندية المواطنة وعمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، يكرس توجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان المرتكز على أن المؤسسات التعليمية تمثل الفضاء الأنسب والأمثل لتكريس قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

من جانبه، أكد رئيس المركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي بالأكاديمية السيد محمد بوقدير، أن تنظيم هذا اللقاء المخصص لتقديم الدليل يندرج في إطار تفعيل بنود اتفاقية الشراكة التي تربط الأكاديمية باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وكذا في إطار تفعيل استراتيجية الأكاديمية الرامية إلى تطوير الحياة المدرسية وبلورة مهامها وأدوارها لتسهم في التنشئة الاجتماعية للمتعلمين والتي تقوم بالأساس على تقوية شعورهم بالانتماء إلى وطنهم والاعتزاز بهويتهم الإسلامية المتشبعة بروح التسامح.

وأضاف بوقدير، في هذه الكلمة التي ألقاها نيابة عن مدير الأكاديمية، أن مصالح هذه المؤسسة تستهدف من خلال تطوير الحياة المدرسية استثمار التعلمات في الحياة العملية وتوظيفها في وضعيات تتيح للمتعلمين استيعاب القيم الايجابية وتمثلها واستدماجها وترجمتها إلى ممارسات يومية ومبادئ مبنية على احترام الآخر وقبول الاختلاف والانفتاح على مختلف الثقافات والممارسات الديمقراطية.

وذكر أن الأكاديمية عملت، في هذا المنحى، على توفير الآليات الكفيلة بتطوير الحياة المدرسية عبر إحداث الأندية التربوية بمختلف المؤسسات التعليمية بالجهة وتوسيع قاعدتها لتشمل مختلف المواضيع الراهنة، مشيرا إلى أنه تنفيذا لهذه الإستراتيجية تم إحداث مؤسسة الإبداع الفني والأدبي التي تعتبر فضاء يمكن المتعلمين من ممارسة مختلف هواياتهم في مجالات الموسيقى والمسرح والأدب واللغات والرسم والتشكيل.

http://www.akhbarona.com/divers/155619.html

الحقوقي البصراوي: مراجعة مناهج تدريس التربية الدينية يندرج ضمن استراتيجية محاربة التطرف

اعتبر الأستاذ علال البصراوي، المحامي والحقوقي، أن المبادرة الملكية بشأن مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية، "هي مبادرة مهمة جدا، وهي تندرج ضمن الاستراتيجية المغربية لمحاربة التطرف والإرهاب، اعتمادا على المقاربات الثلاث، ممثلة في: المقاربة الأمنية، والمقاربة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مناهضة الهشاشة التي قد تكون أحد أسباب التطرف، ومقاربة ثالثة هي التجديد الديني ونشر ثقافة الإخاء والتسامح.."

وأضاف الأستاذ البصراوي، في لقاء مع "الوطن الآن"، على خلفية الملف الأسبوعي الأخير، أنه "ضمن الاشتغال في المقاربة الثالثة، تأتي التعليمات الملكية الأخيرة بشأن مراجعة المناهج الدراسية المتعلقة بالتربية الدينية، وهو تنزيل مهم لتعميم ثقافة الإخاء والتسامح لمناهضة التطرف والإرهاب، طبعا هناك فضاءات يمكن تصريف هذه الثقافة فيها، من خلال دور الشباب والمساجد والمراكز العلمية وأيضا عبر الوسائط الإعلامية، ومع أهمية هذه القنوات، تظل قناة المدرسة سواء العمومية أو الخاصة، الفضاء الخصب، أولا بحكم وجود قرابة 8 ملايين متمدرس، من الابتدائي إلى الجامعي، أي ما يمثل ربع ساكنة المغرب، واستعدادهم لتلقي هذه المناهج والتشرب بها، واكتسابها، فكان الهدف قاصدا، من خلال استهداف هذه الشريحة الاجتماعية.

طبعا آليات نشر التسامح والإخاء بخلفية دينية، أمر مهم، انطلاقا من أن الدين الإسلامي، هو دين وسطية واعتدال وقبول بالآخر ونبذ للعنف، لكن هذا لايكتمل دون إشراك الفاعلين الحقوقيين في هذه المراجعة للمناهج الدراسية، وحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعد أمرا جوهريا لإعطاء التعديلات والمراجعات بعدا حقوقيا.. كما ينبغي الانفتاح على بعض الجهات المغربية التي سادت فيها ثقافة التسامح الديني، وعاش أفرادها في أمن وسلام بين مختلف معتنقي الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، دون مشاكل تذكر.." **وحول دور لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذه المراجعة لمناهج التربية الدينية**، ومساهمتها حقوقيا، أكد الأستاذ البصراوي، أن لهذه اللجان "تجربة وحضورا في المؤسسات التعليمية، عبر التنسيق مع التلاميذ والإداريين والمدرسين، من خلال تأسيس نوادي لحقوق الإنسان، لكن هذا لايمنع من أن تشكل المناهج الظراسية المبنية على حقوق الإنسان وقبول الآخر، ضمن هذه الاستراتيجية للنهوض بحقوق الإنسان، يعني أنشطة حقوقية، بحوامل تعليمية حقوقية أيضا".

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/30725-2016-02-18-19-49-30

زباتيرو يخلق الحدث في البرلمان المغربي ويجمع الوزراء ورؤساء الجهات والبرلمانيين

التحرير بريس – رشيد لمسلم

حضر خوسي لويس رودريغيز زاباتيرو، رئيس الوزراء الإسباني السابق يوم الجمعة للبرلمان المغربي.

وتميز حضور زباتيرو للمشاركة في منتدى البرلمان الدولي للعدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين حضور وزراء ورئيس الحكومة ونواب ومستشارون بالاظافة الى رؤساء الجهات ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي نزار **بركة والامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار**. ورئيس البرلمان الدولي.

واكد زباتيرو ان المغرب عرف تحولات عميقة في المجال الاجتماعي والانساني والتنموي والحقوي، وراكم تجارب التي اصبح بفضلها مشهود له دوليا.

وابرز ان التعاون المغربي والاسباني هو تاريخي، ومستمر رغم التغييرات السياسية، مؤكدا ان المنطقة المتوسطية تعرف نموا اقتصاديا يتطلب معه تحقيق عدالة اجتماعية والرفع من نسب التشغيل والحد من الهجرة.

http://www.attahrir.com/?p=48890

معرض الكتاب يستجيب لتطلعات ذوي الإعاقة بتحقيقه للولوجيات

يظل مشكل الولوجيات أكبر تحدي أمام الأشخاص في وضعية إعاقة، على الرغم من توفر المغرب على برنامج يروم تيسير الولوجيات بمختلف المرافق العمومية ونشر ثقافتها داخل المجتمع.

في الدورة الجارية للمعرض الدولي للنشر والكتاب يجد ذوي الاحتياجات الخاصة ملاذهم في التحرك بكل أريحية وسط الأروقة، حيث استحضر عارضون كثر هذه الفئة عkد تصميمهم وبنائهم لأروقتهم.

الزائر من ذوي الاحتياجات الخاصة للمعرض يلامس وجوده كعنصر مجتمعي فعال ومشارك كغيره من الناس، وذلك في رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يحتفي هذه السنة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ويترافع من أجل الدفاع عنها وضمان إعمالها، عبر برمجة لا تخرج عن هذا النطاق، حسب ما تصريحات استقاها موقع "المجلة24" من مشاركين من ذوي الاحتياجات الخاصة في ندوة بالرواق.

وفضلا عن برمجته صمم المجلس الوطني لحقوق الإنسان رواقه، وجعل تركيزه الأول منصب على تلك الفئة من الناس، حيث أطلق رفقة جمعية "مهندسون معماريون غير مجهولون" (AnA)، والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والمجلس الجهوي للوسط وموقع أموش (Amush)، مسابقة أمام المهندسين المعماريين للمغاربة الشباب، لتصميم رواق يحقق مبدأ الولوجيات لذوي الاحتياجات الخاصة.
وشارك في المسابقة 13 مهندسا، وفاز بجائزتها الأولى وشرف تصميم الرواق مهندسين معماريين شابين هما عثمان بوردي وأنور أكروش. صمم المهندسان مداخل منحدرة لأصحاب الكراسي المتحركة ومسارا خاصا داخل الرواق لهذه الفئة، فضلا عن شاشة عملاقة تظهر مترجما فوريا للغة إشارة الصم والبكم .
وخصص رواق المجلس في هذه التظاهرة الدولية مجالا كبيرا لمناقشة القضايا المرتبطة بالإعاقة من خلال الإنتاجات الأدبية والعلمية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب والعالم حول الإعاقة.

رواق المجلس ممتد على مساحة 360 متر مربع، بُرمج به أكثر من 50 نشاط للنقاش والتبادل وتقاسم التجارب والخبرات المحلية والدولية، وبمشاركة أكثر من 150 متدخلا من 24 بلد.
من جهة أخرى تنظم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتعاون مع وزارة الثقافة، جائزة الرواق الذي سهل الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.
وتهدف هذه الجائزة، حسب الوزارة، إلى تحسيس مختلف المشاركين والقائمين على المعرض الدولي للنشر والكتاب بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لجعل مرافق الفضاء ووسائل الاتصال مزودة بالولوجيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

كما تسعى هذه المبادرة في نسختها الأولى، الى تذكير كل المتدخلين في مجال النشر والكتاب بمناسبة انعقاد هذا الموعد الثقافي السنوي المتميز بحق الأشخاص في وضعية إعاقة في الولوج لمختلف أروقة ومرافق المعرض والاطلاع على الإصدارات الجديدة، حسب الوزارة.
وشكلت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لجنة تحكيم تتألف من شخصيات مشهود لها بالخبرة في المجال، ستقوم بزيارات لجميع فضاءات وأروقة المعرض ومن ثم انتقاء الرواق سهل الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.
يشار إلى أن مليون و530 ألف مواطن مغربي يعيشون في وضعية إعاقة، حسب البحث الوطني حول الإعاقة 2004، أي ما يعادل 5,12 في المائة من عدد الساكنة.

هذا العدد حسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع لتفعيل كافة الحقوق التي تكفلها لهم المقتضيات الدستورية، التي تحظر التمييز على أساس الإعاقة، والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبرتوكولها الاختياري، المصادق عليهما من طرف المغرب في 2009.

http://www.medias24.com/ar/SOCIETE/7690.html

SIEL : le handicap en débat au stand du CNDH

Les personnes souffrant de handicap au cœur de la programmation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), lors de la 22e édition du SIEL.

Au stand dudit Conseil, la parole est donnée aux différents acteurs, créateurs ou chercheurs pour se pencher sur la question de la situation de handicap. «Handicap, droit et citoyenneté» est le thème qui a été choisi cette année. En effet, les rencontres seront un rendez-vous opportun pour dresser un bilan et évoquer les réalisations et les acquis en la matière.

«Le choix porté sur le handicap comme thème de cette édition n'est pas extraordinaire. Le Conseil national des droits de l'Homme comme institution nationale s'intéresse aux droits humains de tous les citoyens, y compris ceux des personnes en situation de handicap», explique Barkia Ahmed, membre du Conseil national des droits de l'homme.

«Le CNDH, qui participe chaque année au SIEL, a choisi comme thème pour cette édition «Handicap, droits et citoyenneté ; un thème en cohérence avec ses convictions ainsi que sa vision des droits humains », ajoute-t-il. Selon lui, la valeur ajoutée du choix de ce thème réside dans le fait de mettre en avant la personne handicapée.

«Nous visons, en effet, à travers cette manifestation, qui connaît une grande affluence, à rappeler aux uns et aux autres ce qu'est vraiment une situation de handicap, en procédant, par la même occasion, à la promotion de la culture des droits humains, de manière générale, et à la sensibilisation du grand public aux droits humains des personnes souffrant de handicap, en particulier », souligne-t-il.

Pour ce faire, le CNDH organise plusieurs débats et rencontres à l'intention des visiteurs, dont le débat en région, les grands débats, les hommages, « Un jour un livre », des présentations d'ouvrage et signatures… Cet événement, conclut Barkia Ahmed, a pour but également d'ouvrir le débat entre personnes en situation de handicap et institutions, tant au plan national, régional qu'international, pour un échange fructueux d'idées et d'expériences.

Mohamed Nait Youssef

CRDH

La plateforme sociale d'Agadir et la **Commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir** organiseront une rencontre avec Cécile Pautier, ce samedi 20 février 2016 de 9h45 à 12h00 au siège de la CRDH-Agadir.

Cette rencontre se veut un échange d'expérience entre professionnels et membres des associations œuvrant pour la protection de la femme et de l'enfant victimes de violence. Son intervention s'intitule « L'accompagnement à la parentalité des femmes victimes de violence conjugale: une thématique non négligeable dans le processus de lutte contre la violence à l'égard des femmes ».

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

■ Vendredi 19 février

- Amnesty international et le CNDH rendront hommage à Leïla Alaoui de 11h à 13h au stand du CNDH. Au programme: témoignages, films, lectures…

4712/125

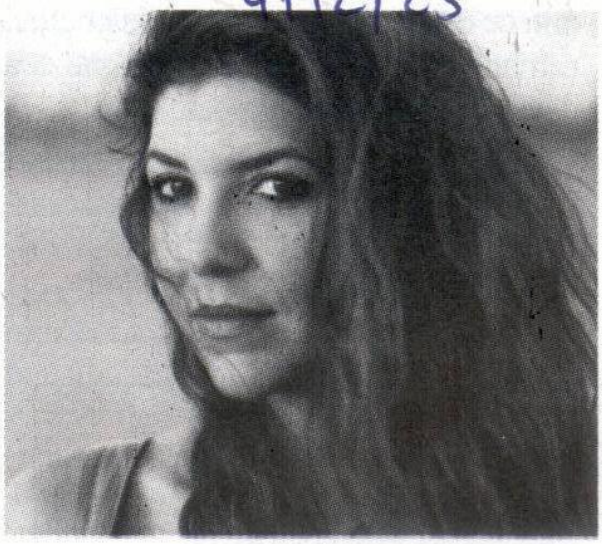

- La Fondation Edmond Amran El Maleh organise à 16h au stand de la BNRM une table ronde autour de la réédition de l'œuvre d'Edmond Amran El Maleh avec la participation de André Azoulay, Driss Khrouz, Nora Boukaftane, Anouar Benmsila, Jean Zaganiaris et Abdellah Baïda

- Le stand Sochepress organise à 17h une rencontre avec Guillaume Jobin autour de son ouvrage «Route des Zaërs» et Elmehdi Elkourti auteur du livre «Les Sept Sages de l'apocalypse».

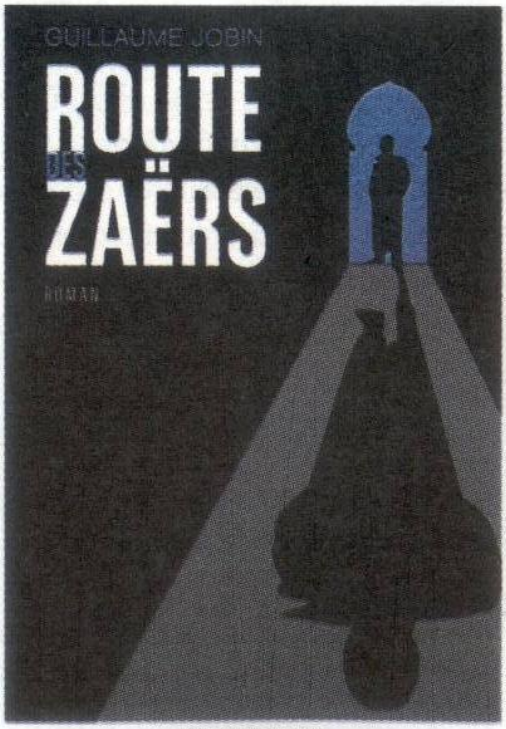

Le SIEL rend hommage à Tayeb Seddiki et Leila Alaoui

Youssef Roudaby

HOMMAGE - Pour sa 22ème édition, le Salon international de l'édition et du livre (SIEL) a choisi de rendre hommage à deux artistes marocains récemment décédés Le dramaturge Tayeb Seddiki, mort des suites d'une longue maladie le 5 février, et la photographe Leila Alaoui, emportée par les balles des terroristes à Ouagadougou, le 18 janvier.

Mercredi 17 janvier en début de soirée, une cérémonie organisée par les membres de la famille de Tayeb Seddiki, ainsi qu'un grand nombre d'artistes marocains, a eu lieu à l'initiative de la Fondation Tayeb Seddiki et le ministère de la Culture. "Seddiki, conteur des temps modernes", un film documentaire réalisé par le cinéaste Ayoub El Ayassi, a été projeté et plusieurs de ses poèmes et extraits de ses pièces de théâtre ont été lus en public.

Des personnalités de la vie politique et culturelle marocaine ont assisté à cet événement, dont le secrétaire général du ministère de la Culture Mohamed Lotfi, qui a vanté "les qualités d'un homme de génie et d'un homme hors du commun", et le ministre du Tourisme Lahcen Haddad qui a donné lecture à un poème dédié au dramaturge et calligraphe défunt.

Le prochain hommage qu'accueillera le SIEL sera consacré à la photographe Leila Alaoui et prendra place au stand du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec Amnesty International, pour qui elle s'était rendue au Burkina Faso afin d'effectuer des photo-reportages. Une cérémonie qui inclura des témoignages, projections de films et lectures à la mémoire de la photographe.

Le SIEL est également l'occasion pour plusieurs auteurs de dévoiler leurs derniers ouvrages au public. Parmi eux, Giles Keppel qui a présenté le 12 février Terreur dans l'Hexagone, paru aux éditions Gallimard, le politologue Hassan Aourid qui a tenu une conférence sur son ouvrage L'impasse de l'islamisme. L'historien Nabil Mouline, lui, rencontrera son public autour de son livre Le califat, paru aux éditions Flammarion.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/02/18/tayeb-seddiki-leila-alaoui_n_9264714.html

Nicaise Moulombi au Maroc pour préparer la COP 22

(Gabon Actu 18/02/16)

Libreville, Gabon – Le président du Réseau des Organisations de la Société Civile pour l'Economie Verte en Afrique Centrale (ROSCEVAC), Nicaise Moulombi s'est rendu au Maroc pour préparer la prochaine Conférence des parties sur le climat (COP 22) qui aura lieu au Maroc en novembre 2016.

Conduite par S.E.M.L'Ambassadeur Haut Représentant de la République Gabonaise, près le Royaume du Maroc, la délégation du Réseau des Organisations de la Société Civile pour l'Economie Verte en Afrique Centrale (ROSCEVAC) a été reçue, le lundi 15 Février 2016, par Madame Hakima EL HAITE, ministre déléguée au Royaume du Maroc, en charge de l'Environnement.

Nicaise MOULOMBI et le Professeur Anaclet BISSIELO, sont venus réitérer au membre du gouvernement marocain la disponibilité de leur structure à accompagner le Maroc pour la réussite de la COP 22 que le pays doit abriter au mois de Novembre 2016.

S.E.M.Abdu Razzaq Guy KAMBOGO, a, de nouveau, saisi cette opportunité pour rappeler tout l'intérêt que le gouvernement gabonais attachait à la problématique des faits climatiques à travers la planète. Le Diplomate gabonais, adressant, par ailleurs, ses félicitations au membre du gouvernement marocain, pour sa nomination en qualité d'Envoyée Spéciale du Climat, dans l'organigramme de la COP22 qui vient d'être mis en place.

Abondant dans le même sens, Nicaise MOULOMBI, n'a pas manqué de rappeler la détermination de la société civile africaine à faire de cette COP22 une totale réussite. Indiquant, au passage, que le ROSCEVAC était tout disposé à relayer les messages que le Maroc souhaiterait faire passer et véhiculer auprès de l'opinion africaine.

Le responsable du ROSCEVAC saisissant cette opportunité pour remettre à Madame le Ministre des documents relatifs à l'organisme précité, aux actions menées, et aux perspectives à venir . Réitérant , notamment , l'invitation , à prendre part au Congrès du ROSCEVAC prévu pour se tenir à Libreville , entre Juin et Juillet , et à la 7éme édition, à Pointe Noire, au Congo, du Forum International Green Business (17-19 Mai).nicaise 2

Sensible à ces fortes marques d'attention, Madame le Ministre Hakima EL HAITE a instruit ses services pour qu'une coordination soit mise en place, dans les plus brefs délais , et convienne , d'accord parties , des axes de communication et de stratégies à mettre en place pour garantir le franc succès de cette manifestation .

Un peu avant cette séance de travail ministérielle, la délégation du ROSCEVAC, accompagnée de Madame le Conseiller Economique, à l'Ambassade Haute Représentation de la République Gabonaise, près le Royaume du Maroc, s'était rendue au siège du **Conseil National des Droits de l'Homme du Maroc (CNDH),** à Rabat.

Accueillant ses hôtes , Monsieur Driss EL YAZAMI ,Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), et chargé des relations avec la société civile , dans la perspective de cette COP22 , leur a indiqué que toutes les actions qui seront menées , les initiatives à prendre , devront l'être dans le droit fil des préoccupations exprimées par la Société Civile , dans ses diverses composantes .

Les membres du ROSCEVAC ont été assurés de la totale et entière disponibilité du CNDH et de ses démembrements à servir de courroie de transmission pour permettre une fluidité relationnelle avec les autres composantes du comité d'organisation de la COP22. Et notamment, avec les structures, en charge du transport, de l'hébergement, de la restauration, de la sécurité.

Divers autres aspects liés au pilotage de l'opération et aux différents pôles qui ont été mis en place ont, également, été, assez largement, évoqués.

http://fr.africatime.com/articles/nicaise-moulombi-au-maroc-pour-preparer-la-cop-22